

Distr.
GENERAL

S/1997/115
7 February 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملاً بالفقرة ٢٠ من قرار مجلس الأمن ١٠٨٧ (١٩٩٦) المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦. وهو يغطي التطورات الرئيسية التي جرت منذ تقريره السابق المؤرخ ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ (S/1996/1000) ويتضمن توصياتي المتعلقة بدور الأمم المتحدة في أنغولا بعد انتهاء الولاية الحالية لبعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٧.

ثانيا - الجوانب السياسية

٢ - استمرت المشاورات المكثفة، خلال الفترة المستعرضة، بهدف تعجيل تنفيذ أحكام بروتوكول لوساكا (S/1994/1441، المرفق). وقد اجتمع ممثلي الخاص، السيد اليوني بلوندين بيه، في عدة مناسبات، بالرئيس خوزيه إدواردو دوس سانتوس وبزعيم الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) السيد جونا سافيمبي. واجتمع السيد بيه أيضا بعدد من الأعيان الأجانب الزائرين وسافر إلى جنوب أفريقيا في ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، حيث أجرى محادثات مع نائب الرئيس، السيد تابو مبيكي.

٣ - وفي ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، أقرت اللجنة المشتركة جدولا زمنيا جديدا لتنفيذ الأحكام الرئيسية للمهام غير المنجزة التي تنص بالخصوص على أن يبدأ إدماج الأفراد العسكريين التابعين لـ "يونيتا" في القوات المسلحة الأنغولية في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ بإدماج جنرالات "يونيتا" في هيئة أركان القوات المسلحة الأنغولية. وكان من المقرر أن يتم إدماج آخرين من كبار الضباط وضباط الأركان العسكرية لـ "يونيتا" في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر، وإدماج أفراد مختارين آخرين من القوات في ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧. وكان من المقرر، وفقا للجدول الزمني المنقح، أن يصل أعضاء الجمعية الوطنية الذين يمثلون "يونيتا" إلى لواندا بحلول ٢٠ كانون الثاني/يناير وأن يبدأوا الاضطلاع بمهامهم في ١٧ كانون الثاني/يناير. كما كان من المقرر أن تبدأ حكومة الوحدة الوطنية والمصالحة الوطنية التي تضم ممثلين عن "يونيتا"، عملها في ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧.

٤ - ورغم موافقة "يونيتا" على الجدول المذكور أعلاه، فقد أعلنت في ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ أنه ينبغي تسوية مسألة المركز الخاص للسيد سافيمبي قبل أن يبدأ تنفيذ الجوانب السياسية الأخرى من بروتوكول لوساكا. وهكذا لم يصل إلى لواندا في التواريخ المتفق عليها لا نواب "يونيتا" ولا مسؤوليها المعينين في حكومة الوحدة الوطنية والمصالحة الوطنية وتعين تأجيل تشكيل الحكومة الجديدة. وبعد ذلك بذلت جهود إضافية من قبل الممثل الخاص الذي واصل العمل بالتعاون الوثيق مع الدول المراقبة الثلاث (الاتحاد الروسي والبرتغال والولايات المتحدة الأمريكية). لإعادة النظر من جديد في الجدول الزمني للتنفيذ والتوصل إلى اتفاق حول المركز الخاص لرئيس "يونيتا". وبعد مشاورات أجريت في ٢٣ كانون الثاني/يناير بين الطرفين الأنغوليين، أعلن أن تشكيل حكومة الوحدة الوطنية والمصالحة الوطنية سيتأجل إلى ما بعد ١٢ شباط/فبراير. ووافقت "يونيتا" على تأمين وصول جميع نوابها في الجمعية الوطنية وأعضائها في الحكومة المقبلة إلى لواندا بحلول ذلك التاريخ. وفي نفس الوقت، وافقت حكومة أنغولا على تحديد تاريخ لتشكيل حكومة الوحدة الوطنية والمصالحة الوطنية عقب وصول نواب "يونيتا". وقد طلب مجلس الأمن، في بيانه الرئاسي المؤرخ ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ (S/PRST/1997/3)، إلى الطرفين تنفيذ هذين الاتفاقين بكل دقة وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية والمصالحة الوطنية بلا أي ربط ودون مزيد من التأخير.

٥ - وفيما يتعلق بمركز زعيم "يونيتا" في المستقبل، بوصفه رئيس أكبر حزب من أحزاب المعارضة، اقترح السيد سافيمبي مضي فترة قصيرة على عودته من جنوب أفريقيا في ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، أن يمنح مركز المستشار الرئيسي لدى رئيس الجمهورية مع دور تنسيقي أساسي في مجالي التنمية الريفية والمصالحة الوطنية، وكذلك سلطات إشراف على عدة وزارات. وما زالت تجري مفاوضات حثيثة بشأن هذا الموضوع ويحدوني أمر كبير في أن يبدي الطرفان ما يلزم من المرونة والحنكة لإيجاد تسوية لهذه المسألة الحاسمة في أسرع وقت ممكن.

٦ - وبعد مناقشات مطولة، أقرت اللجنة المشتركة في ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، وثيقة شاملة تحدد المنهجية والإجراءات والآليات التي يجري بموجبها تنفيذ بسط إدارة الدولة على كامل أنحاء أنغولا.

٧ - وقدمت "يونيتا" إلى السلطات الحكومية الوثائق والطلبات اللازمة لتحويل إذاعة "فورغن" إلى محطة إذاعية لا حزبية. وتم الاتفاق على اسم المحطة وعلى خصوصياتها الأخرى، ولكن لم يتفق بعد على تخصيص الذبذبات. وقد وردت مشورة وتوضيحات بشأن هذا الموضوع من الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية. ومن المؤمل أن تساعد هذه التوضيحات على تعجيل تسوية هذه المسألة القديمة العهد.

ثانيا - الجوانب العسكرية

٨ - في ١ شباط/فبراير ١٩٩٧، كان هناك ٦٩٩ ٥ فردا من قوات الأمم المتحدة، و ٣٧٦ مراقبا عسكريا، و ٢٥٥ مراقب شرطة - منتشرين فيما يقارب ٨٠ موقعا في جميع أنحاء البلد للتحقق من مختلف الجوانب العسكرية والجوانب المتعلقة بالشرطة من بروتوكول لوساكا، بما في ذلك إيواء قوات "يونيتا" وشرطة الرد السريع، وتسريح الجنود وتشكيل القوات المسلحة الأنغولية المشتركة، وتنظيم الدوريات، وأداء المهام الأساسية الأخرى. وعملا بقرار مجلس الأمن ١٠٨٧ (١٩٩٦)، تم إعادة أفراد أربع كتائب عسكرية تابعة للبعثة (ما مجموعه ٦٥٠ فردا من جميع الرتب) الى أوطانهم من أنغولا بنهاية كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦. وتجري حاليا تحضيرات لاستئناف عملية تخفيض الوحدات المشكلة بنهاية شباط/فبراير ١٩٩٧ والقيام بعد ذلك بتقليص تدريجي على مراحل، لحجم الوحدات العسكرية التابعة للبعثة، وذلك في حدود الإطار الزمني المشار إليه في تقريره السابق المقدم الى المجلس (S/1996/1000).

٩ - وظل وقف إطلاق النار معمولا به في كافة أنحاء أنغولا، رغم استمرار التوترات في محافظتي بنغويلا ولوندا سول. ولم تنسحب القوات المسلحة الحكومية بعد من عدة مواقع معظمها في محافظة بيبه التي احتلتها في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، بينما احتلت "يونيتا" من جديد موقعا في محافظة لوندا نورتي. ومازالت الحوادث الصغيرة مستمرة وتنطوي على قيام عناصر مسلحة تابعة لكل من "يونيتا" والحكومة بنهب القرى ونصب الكمائن على الطرق الرئيسية؛ وينسب أيضا العديد من تلك الحوادث إلى فرق الدفاع المدني وإلى عناصر مجهولة الهوية. ومازال الطرفان، وخاصة الشرطة الوطنية الأنغولية، يقيما نقاط تفتيش غير قانونية في شتى أنحاء البلد، مما يعرقل حرية مرور الأشخاص والسلع.

١٠ - وفي ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، أعلنت "يونيتا" أنها قد أنهت عملية إيواء جميع قواتها وتسليم جميع أسلحتها الى الأمم المتحدة. وفي ١ شباط/فبراير ١٩٩٧، تم تسجيل ٦٦٠ ٧٠ جنديا من قوات "يونيتا" في ١٥ منطقة من مناطق الإيواء التي ترعاها الأمم المتحدة. وقد فر ٦٨٦ ٢٢ فردا منهم أو هم غائبون مؤقتا عن المعسكرات. ويشكل تزايد عدد الفارين قلقا بالغا للبعثة، التي تشجع "يونيتا" على عكس هذا الاتجاه. وتحث الأمم المتحدة أيضا "يونيتا" على تفكيك مراكز قيادتها المتبقية الأربعة وتوفير معلومات عن قوام التجريدة الأمنية لرئيس "يونيتا" وعن معداتها العسكرية. وقد تمت المرحلة الأخيرة من انسحاب القوات المسلحة الأنغولية من المواقع المتقدمة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، ولكن القوات الحكومية مازالت منتشرة في بعض المواقع القريبة نسبيا من مناطق إيواء "يونيتا".

١١ - وقد بدأ إدماج قوات "يونيتا" في القوات المسلحة الأنغولية في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ بتقلد جنرالات "يونيتا" التسعة مهامهم، ولكن العملية مازالت متأخرة كثيرا عن الجدول الزمني المقرر: في ١ شباط/فبراير ١٩٩٧، تم بالفعل إدماج ٨٩٥ ٥ ضابطا وجنديا. ورغم أن البعثة تواصل تنسيق عملية نقل أفراد "يونيتا" الى وحداتهم الجديدة، فإن هذه العملية تسير ببطء بسبب تدخل قادة "يونيتا" في إجراءات الاختيار والإدماج، وبسبب سوء التخطيط، والمصاعب السوقية التي تواجهها القوات المسلحة الأنغولية. ويبدو أنه إذا استمر بالنسق الحالي، فإن الاحتمال يتزايد على ما يبدو بأنه لن يتم الوفاء بالتواريخ

المستهدفة لتجنييد قوات "يونيتا" في القوات المسلحة الأنغولية كما أنه لن يمكن اختيار ٣٠٠ ٢٦ فرد من قوات "يونيتا" لإدماجهم في القوات المسلحة الأنغولية كما كان مقررا في الأول.

١٢ - وكان لأنشطة الوحدات الهندسية التابعة للبعثة - إعادة بناء الجسور، وإزالة الألغام، وإصلاح الطرق - أثر كبير على تشجيع خلق جو من الأمن والثقة في أنغولا. وفي ١ شباط/فبراير ١٩٩٧، كانت قوات الأمم المتحدة قد بنت وصلحت ٣٨ جسرا وأزالوا الألغام من ٥٠٥ كيلومترات من الطرق. وفي نفس الوقت، أنهت الأمم المتحدة عقدها مع شركة إزالة الألغام "ميتشم"، بعد تطهير مسافة الـ ٥٠٠ كيلومتر من الطرق اللازمة لعمليات البعثة.

١٣ - وفيما يتعلق بفرق إزالة الألغام الأنغولية التي تدريبها وتدعمها الأمم المتحدة، فإن ثلاثا منها في طور التشغيل الكامل، ولكن ثلاثا أخرى مازالت في طور التشغيل الجزئي فقط بسبب نقص المشرفين؛ وقد بدأ تدريب فرقة إزالة الألغام السابعة في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧. وكان برنامج التوعية بالألغام، الذي ينظمه المعهد الوطني الأنغولي لإزالة الذخائر غير المنفجرة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، بالتعاون مع عدة منظمات دولية غير حكومية مفيدا في توعية أكثر من نصف مليون من الأنغوليين بمخاطر الألغام.

١٤ - وبدأت في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ فترة انتقالية، ستواصل خلالها بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا تقديم الدعم السوقي على أساس رد التكلفة، وكذلك توفير الأفراد العسكريين لبرنامج التدريب السالف الذكر. ومن المتوقع أن ينتهي هذا الترتيب في ١ نيسان/أبريل، ولكن نظرا لأهمية المشروع والحاجة إلى كفالة الاستمرارية، فإنني أوصي بأن يستمر ٣٨ من أخصائيي إزالة الألغام العسكريين التابعين للأمم المتحدة في تقديم المساعدة للأنشطة المضطلع بها في مدرسة إزالة الألغام وتقديم الدعم للفرق الأنغولية لإزالة الألغام حتى حزيران/يونيه ١٩٩٧. ورهنا بموافقة الحكومة، فإن مسؤولية تقديم الدعم إلى المعهد الوطني الأنغولي لإزالة الذخائر غير المنفجرة ستنتقل اعتبارا من ١ آذار/مارس من البعثة ووحدة تنسيق المساعدة الإنسانية إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في إطار مشروع مدته سنتان سيجري تمويله أساسا عن طريق التبرعات من المانحين الدوليين. وتقدر تكلفة هذا البرنامج حاليا بمبلغ ٢٥ مليون من دولارات الولايات المتحدة. ووفقا لما هو متفق عليه في الخطة الوطنية لعمليات الألغام لعام ١٩٩٧، ستواصل المنظمات غير الحكومية الاضطلاع بعمليات إنسانية حيوية في مجال إزالة الألغام في ثماني مقاطعات؛ بيد أنه سيجري تدريجيا إخضاع هذه العمليات لتوجيه المعهد الوطني الأنغولي لإزالة الذخائر غير المنفجرة. ومع تولي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المسؤولية الشاملة عن برنامج إزالة الألغام في أنغولا، ستواصل إدارة الشؤون الإنسانية، عن طريق وحدة تنسيق المساعدة الإنسانية، توفير التوجيه للبرنامج بأكمله في المجال الاستراتيجي وفي مجال السياسات. وسيظل أخصائيو إزالة الألغام المذكورون أعلاه تابعين للقيادة العسكرية لبعثة المتابعة.

رابعا - الجوانب المتعلقة بالشرطة وحقوق الإنسان

١٥ - واصل عنصر الشرطة المدنية الاضطلاع بأعمال الرصد والتحقق المتعلقة بإيواء أفراد الشرطة التابعين لـ "يونيتا" وانتقاء بعضهم لإدماجهم في الشرطة الوطنية الأنغولية وشرطة الرد السريع. وفي ١ شباط/فبراير ١٩٩٧، كان قد تم تسجيل ٨٩١ ٤ من أفراد الشرطة التابعين لـ "يونيتا" في ١٥ منطقة من مناطق الإيواء. ومن مجموع الأفراد البالغ ٥٠١١ الذين أعلنت "يونيتا" أنهم يمثلون القوام الكلي للشرطة التابعة لها، لم يتم بعد إيواء ١٢٠ فرداً؛ ومن مجموع الأفراد المسجلين البالغ ٨٩١ ٤ فرداً، بلغ عدد الفارين أو المتغييبين مؤقتاً من مناطق الإيواء ٧٤٣ فرداً. وسلم الأفراد الموجودون في مناطق الإيواء إلى البعثة حوالي ٢١٠٠ قطعة سلاح من مختلف الأنواع وأكثر من ٤٠٠٠ طلقة من الذخيرة.

١٦ - وتسير عملية انتقاء الأفراد التابعين لـ "يونيتا" للإلحاق بالشرطة الوطنية الأنغولية بمعدل بطيء إلى درجة مخيبة للآمال، حيث أن عدد العناصر المختارة من "يونيتا" حتى ١ شباط/فبراير لم يتجاوز ٦٢٥، ولا تتوافر بعد قائمة كبار الضباط التابعين لـ "يونيتا" المرشحين للالتحاق بالشرطة. وعقب تدخل ممثلي الخاص في هذا الشأن، وعد الرئيس دوس سانتوس بإصدار تعليمات تقضي بتخفيض الاشتراطات التعليمية المتعلقة بالضباط التابعين لـ "يونيتا". وفي الوقت نفسه، تم اختيار أفراد الأمن المخصصين لحماية زعماء "يونيتا"، وأتمت المجموعتان الأوليان من المجندين تدريبهما.

١٧ - وواصلت الشرطة الوطنية الأنغولية تجريد السكان المدنيين من السلاح في مختلف مناطق البلد. وتم حتى ١ شباط/فبراير ١٩٩٧ جمع ١٠٢ من الأسلحة التي يحتاج تشغيلها إلى أطقم و ٦٤٢ ٢ سلاحاً نارياً من أنواع مختلفة. ويتولى مراقبو الشرطة التابعون للأمم المتحدة التحقق من تخزين هذه الأسلحة وحراستها. وقد دخلت عملية نزع السلاح حالياً مرحلتها الثانية، التي يتوقع فيها أن يقوم السكان المدنيون بتسليم أسلحتهم طوعاً؛ غير أن النتائج العامة للحملة ليست مرضية، مما يبرز الحاجة إلى استعمال الحوافز إما بصورة نقدية أو عينية. وإنني أحث الحكومة والمجتمع الدولي على تقديم المساعدة اللازمة لتحقيق هذا الهدف. كما أنني أهاب بالحكومة مرة أخرى أن تبدأ في جمع الأسلحة من فرق الدفاع المدني دون إبطاء. وفي الوقت نفسه، واصل مراقبو الشرطة المدنية التحقق من إيواء شرطة الرد السريع في ١٣ موقعا. وعلى الرغم من أن الأمم المتحدة قدمت بعض المساعدة المادية لتحسين الأحوال المعيشية في مواقع الإيواء تلك، فإن الحكومة ينبغي أن تبذل جهداً إضافياً لتحسين الأحوال هناك.

١٨ - وفي ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، عقدت اللجنة المشتركة دورتها الاستثنائية الثانية المكرسة لحقوق الإنسان وقررت أن تنشئ فريقاً عاملاً لبحث الشكاوى العديدة بشأن انتهاكات حقوق الإنسان المدعى وقوعها. وفي هذه الدورة، التي حضرها وزير العدل، طلب إلى البعثة أن تكشف جهودها الرامية إلى تعزيز الجهاز القضائي الأنغولي. وتم بمبادرة من وزارة العدل وبدعم من البعثة عقد حلقة دراسية بشأن حالة حقوق الإنسان في المقاطعات الوسطى، وذلك في هوامبو في منتصف كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦. ونظمت حلقة دراسية أخرى بشأن حقوق الإنسان في جامعة لواندا. وواصل مراقبو الشرطة المدنية زيارة السجون ومراكز الاحتجاز ومساعدة وحدة حقوق الإنسان في التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان المدعى وقوعها. غير أن الحالة العامة لحقوق الإنسان لا تزال متعسرة، حيث تكثر التقارير عن وقوع حالات الاختفاء والاعتقال التعسفي والحرمان من المحاكمة العادلة والتجنيد الإجباري وغير ذلك من انتهاكات

القانون الإنساني. وعلاوة على ذلك، فإن الفترة التي ستبسط فيها إدارة الدولة على المناطق التي كانت خاضعة سابقا لسيطرة "يونيتا" ستتقتضي قيام مراقبي الشرطة ومراقبي حقوق الإنسان التابعين للأمم المتحدة بدور هام بصفة خاصة في مجالي بناء الثقة والتحقيق في الانتهاكات المدعاة.

خامسا - الجوانب الإنسانية

١٩ - تعكف برامج الأمم المتحدة ووكالاتها في أنغولا حاليا، في ظل التنسيق الذي تقوم به وحدة تنسيق المساعدة الإنسانية على إعداد النداء الموحد المشترك بين الوكالات لعام ١٩٩٧، الذي سيركز على مواصلة أنشطة الإغاثة الرامية إلى تلبية احتياجات المقاتلين السابقين الذين يقارب عددهم ١٠٠ ٠٠٠ وذويهم البالغ عددهم ٣٤٠ ٠٠٠، فضلا عن مليون من المشردين داخليا و ٢٠ ٠٠٠ من اللاجئين العائدين. وسيولى اهتمام خاص في هذا الصدد لإتمام تسريح المقاتلين السابقين، بهدف أن يعطي هذا بدوره زخما لعودة المشردين واللاجئين إلى مناطقهم الأصلية. وسيعيد النداء التأكيد أيضا على أهمية احتفاظ منظومة الأمم المتحدة بقدرة على الاستجابة السريعة تكفل تلبية الاحتياجات الإنسانية في حالات الطوارئ غير المنظورة في أنغولا.

ألف - الإغاثة والإنعاش

٢٠ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ركزت الأنشطة الإنسانية أساسا على الخدمات الزراعية، بعد عملية تسليم البذور والأدوات الزراعية التي تمت في أواخر العام الماضي. وترجع التقارير الأولية أن أنغولا ستحظى بمحصول موفق هذا العام. وفي الوقت نفسه، بدئ في تنفيذ برامج طبية خاصة في المنطقة الجنوبية، حيث تتعاقد منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) والحكومة و "يونيتا" في إيصال الخدمات الصحية الأساسية إلى التجمعات السكانية التي كان يصعب الوصول إليها سابقا، وفي تطعيم أفرادها.

٢١ - وقد تعرضت ثقة العاملين بالأنشطة الإنسانية في مدى سلامتهم في أنغولا لضربة قاصمة من جراء مقتل المسؤول الأقدم لبرنامج الأغذية العالمي في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ في ندالاتاندو، عاصمة مقاطعة كوانزا نورتى، حيث كان يساعد في البحث عن أسر الجنود القصر. وقد أكد ممثلي الخاص، خلال اجتماع مع الرئيس دوس سانتوس، على ضرور إجراء تحقيق شامل في هذه الحادثة. وقد تحسنت حرية تنقل الأشخاص والسلع في جميع أنحاء البلد، وإن كانت لا تزال توجد بعض التقييدات في عدة مقاطعات. وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال أعمال قطع الطرق المستمرة في مقاطعتي هويلا وبنغويلا تعرقل إيصال المساعدة الإنسانية. ولا يزال التقدم محدودا في عودة المشردين داخليا بسبب استمرار الشواغل الأمنية. وتفيد مفاوضات الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بأنه تم في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ عودة ١٢٢ ٣ لاجئا إلى مقاطعة موكسيكو و ٦٩٢ ١ لاجئا آخر إلى مقاطعتي أويغي وزائير.

باء - الإيواء والتسريح

٢٢ - نتيجة لامتداد عملية إيواء جنود "يونيتا" إلى ما بعد الإطار الزمني الأصلي، يوجد حالياً عجز خطير في التمويل اللازم للإبقاء على مناطق إيواء جنود يونيتا البالغ عددها ١٥ منطقة. وهناك اتفاق بوجه عام بين مختلف المنظمات الإنسانية المشتركة في عملية الإيواء على وجوب مواصلة تقديم المساعدة إلى الأفراد الموجودين في مناطق الإيواء إلى أن تتم عملية التسريح، وعلى أن إيقاف برامج الدعم في هذه المرحلة يمكن أن يعرقل نجاح عملية السلام. وقد ناشدت وحدة تنسيق المساعدة الإنسانية المانحين تقديم حوالي ١٨ مليون دولار للإبقاء على البرامج الإنسانية في مناطق الإيواء حتى نهاية آذار/مارس ١٩٩٧.

٢٣ - واستمرت طوال الفترة المشمولة بالتقرير عملية تسريح الجنود القصر التابعين لـ "يونيتا". وتم حتى ١ شباط/فبراير ١٩٩٧ تسريح ٦٤٥ جندياً من ثماني مناطق من مناطق الإيواء، أعيدت تسميتها حالياً فأصبحت تسمى مراكز الانتقاء والتسريح. ويبدو أن الفريق العامل التقني المعني بالتسريح وإعادة الإدماج الاجتماعي التابع للجنة المشتركة قد حل معظم المشاكل التي صودفت في بداية هذه العملية (انظر الفقرة ١٨ من الوثيقة S/1996/1000). بيد أن المنظمات غير الحكومية المشتركة في البحث عن أفراد أسر المقاتلين السابقين، الذي هو عنصر أساسي من العناصر اللازمة لنجاح عملية التسريح، لا تزال تصادف صعوبات في الوصول إلى بعض المناطق في مقاطعتي هوامبو وببي الخاضعتين لسيطرة "يونيتا".

٢٤ - ويعكف الفريق العامل التقني المعني بالتسريح حالياً على النظر في خطة طموحة للتسريح السريع يتم بمقتضاها تفرغ جميع مراكز الانتقاء والتسريح قبل انسحاب الوحدات العسكرية لبعثة التحقق الثالثة وفقاً للجدول الزمني الراهن. وإذا ما ووفق على هذا الإجراء ووفر له الدعم السوقي المناسب، فإنه يمكن أن يغني البعثة عن القيام بالمهام المعقدة اللازمة لنقل المسؤولية الأمنية والإدارية والسوقية عن مراكز الانتقاء والتسريح إلى الحكومة الأنغولية. وتقضي هذه الخطة بأن يتم بحلول تموز/يوليه ١٩٩٧ تسريح جميع الجنود السابقين التابعين لـ "يونيتا" الذين لا يختارون للإدماج في الجيش الوطني. بيد أن الحكومة أعربت عن بعض التحفظات بشأن السيناريو المقترح.

٢٥ - ومن المخطط أن يتم الدعم المقدم إلى المقاتلين السابقين لغرض إعادة الإدماج، عن طريق مرفق للإرشاد والإحالة ينشئه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع المعهد الوطني لإعادة الإدماج الاجتماعي المهني للمقاتلين السابقين. وقد مدت شبكة مرفق الإرشاد والإحالة أنشطتها حتى الآن إلى ١٤ مقاطعة، بينما تعكف المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية على الإعداد أيضاً لبدء مشاريع لإعادة الإدماج على وجه السرعة.

سادسا - الجوانب الاجتماعية - الاقتصادية

٢٦ - يبدو أن البيانات الأولية لعام ١٩٩٦ تشير إلى حدوث تحسن في بعض مجالات الاقتصاد، على الرغم من أنه تحقق على أساس تدابير غير مستدامة في مجال السياسة العامة. وتباطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى ٨,٦ في المائة بعد أن كان ١٢,٠ في المائة في عام ١٩٩٥. وفي حين أن إنتاج النفط استمر في الارتفاع إلى حوالي ١٢ في المائة، تباطأ نمو القطاع غير النفطي إلى حوالي ٤ في المائة بعد أن كان ١٢ في المائة

في عام ١٩٩٥. وانخفض التضخم من ٨٠٠ ٣ في المائة عام ١٩٩٥ إلى حوالي ٧٠٠ ١ في المائة في عام ١٩٩٦. وتركز هذا الانخفاض في النصف الثاني من السنة. وتوقف أيضا هبوط سعر الصرف الموازي خلال النصف الثاني من عام ١٩٩٦، واستقر سعر صرف العملات.

٢٧ - وتضمنت تدابير الاستقرار الاقتصادي المستحدثة في منتصف عام ١٩٩٦ مراقبة الأسعار وإمكانية الحصول على تراخيص استيراد، وتحديد التمويل النقدي للنفقات المالية، ونقل العمليات التجارية للمصرف المركزي إلى المصارف الفرعية. وفي حين أن نجاح هذه التدابير التي وضعت حدا للتضخم المفرط وثبتت أسواق القطع الأجنبي يشير الإعجاب، فمن الأرجح أن يكون هذا النجاح مؤقتا، ما لم تعزز تلك التدابير بسرعة عن طريق اتخاذ مزيد من التدابير الأساسية. ومع ذلك، ازداد بسرعة تمويل نفقات الميزانية من خلال جمع المتأخرات المحلية خلال النصف الثاني من عام ١٩٩٦، وكان هذا أيضا هو شأن سوء توزيع الموارد كرد فعل لمراقبة الأسعار. وبدأ أيضا سعر الصرف الموازي في الهبوط مرة أخرى في فترة متأخرة من السنة.

٢٨ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، زار فريق مشترك لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي البلد للشروع في إجراء مناقشات مع الحكومة حول برنامج اقتصادي طارئ. ومن بين المسائل الحرجة المثارة، تخفيض المتأخرات المحلية والمدفوعات المستحقة للدائنين؛ وتخفيض القروض المرهونة بإنتاج النفط؛ ومساعدة المصرف المركزي في تخفيض الائتمانات المقدمة للنظام المصرفي؛ وتحقيق الشفافية في الميزانية وفي مجالات أخرى من القطاع العام. ووافق الفريق المشترك لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي على استئناف المفاوضات مع الحكومة في أوائل عام ١٩٩٧.

٢٩ - وأعدت الحكومة في نفس الوقت برنامجها الاقتصادي لعام ١٩٩٧ بهدف زيادة تخفيض معدل التضخم وعجز الميزانية. وحافظت الحكومة أيضا على الحوار النشط مع الدائنين، لا سيما هؤلاء الذين خارج نطاق نادي باريس. ولا يزال الدين الخارجي عاليا جدا إذ يبلغ ١٢,٥ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. ويؤمل أن تتخذ قرارات حاسمة بشأن الاقتصاد بعد تشكيل حكومة الوحدة الوطنية وتحقيق المصالحة. وقد تم إنشاء فريق عامل وزاري لمساعدة الحكومة في الإدارة الاقتصادية والقيام بمزيد من الإصلاحات. ويتوقع أن تعمل هذه المجموعة كمركز للأبحاث لصالح الحكومة الجديدة في مجال صياغة سياسات اقتصادية للمستقبل وإجراء مفاوضات مع المؤسسات المالية الدولية.

سابعاً - التحول إلى بعثة متابعة

٣٠ - في الفقرة ٢٠ من القرار ١٠٨٧ (١٩٩٦) طلب مجلس الأمن إليّ أن أوصل التخطيط لكفالة وجود للأمم المتحدة لأغراض المتابعة في أنغولا، وأن أقدم تقريرا عن ذلك في موعد لا يتجاوز ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٧. وبعد عقد مشاورات بين ممثلي الخاص والطرفين، كان ثمة تقدير بأن وجودا مستمرا، وإن كان مخفضا، للأمم المتحدة في أنغولا سيكون ضروريا حتى نهاية عام ١٩٩٧، من أجل استكمال تنفيذ أحكام بروتوكول لوساكا وتعزيز المكاسب التي تم تحقيقها حتى الآن في عملية السلام. وينبغي أن تركز الأنشطة

الرئيسية للبعثة، بالإضافة إلى الاضطلاع بالمهام العسكرية المتبقية، على الجانب السياسي والجانبين المتعلقين بالشرطة وحقوق الإنسان، والأنشطة الإنسانية، وبرامج الإعلام. وستتطلب هذه المرحلة الانتقالية إعادة تشكيل أساسية لأنشطة الأمم المتحدة في أنغولا، فبعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا ستسحب بصورة تدريجية وتتحول إلى بعثة مراقبة. وينبغي أن يكون التركيز الرئيسي للبعثة على تعزيز السلام، وبناء الثقة، والمصالحة الوطنية، بهدف إيجاد بيئة تفضي إلى استقرار طويل الأجل للبلد.

٣١ - وعند التحضير للتحويل إلى بعثة متابعة، يجب أن يراعى بصفة خاصة استمرار انعدام الثقة بين الطرفين والتاريخ الماضي لأطول نزاع دموي بين الأخوة في أفريقيا، الأمر الذي أدى إلى انشقاقات سياسية ونفسية وإقليمية عميقة في البلد. ويدعو هذا النزاع المتأصل بصورة عميقة إلى مواصلة تقديم المساعي الحميدة والوساطة للطرفين، فضلا عن المساعدة والمشورة في عمليات السلام.

ألف - الجوانب السياسية

٣٢ - إن التقدم المحرز خلال السنتين اللتين انقضتا منذ إنشاء بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا يظهر بوضوح الدور الحيوي الذي أدته الأمم المتحدة، بالتعاون الوثيق مع دول المراقبة الثلاث. ومع دخول عملية السلام في مرحلة جديدة، فإن المساعي الحميدة والوساطة ومهام التحقق التي يقوم بها ممثلي الخاص تظل ضرورية، نظرا للصعوبات التي يمكن أن تنشأ خلال مرحلة المصالحة الوطنية، لا سيما على صعيد الإقليم والمقاطعة والبلدية، وأثناء الاندماج الفعلي لـ "يونيتا" في القوات المسلحة الأنغولية والشرطة الوطنية الأنغولية.

٣٣ - وعليه فإنني أرى أن ممثلي الخاص، الذي يساعده نائب له، ينبغي أن يحتفظ بمقره في لواندا، وإن كان ذلك على مستوى مخفض، بالإضافة إلى موظفين أساسيين فنيين وموظفي دعم. وسيواصل الممثل الخاص تنسيق جميع أنشطة الأمم المتحدة المتصلة بعملية السلام والمصالحة الوطنية، وسيواصل الممثل الخاص أيضا رئاسة اللجنة المشتركة التي ستتلقى المساعدة من أمانة صغيرة تقدمها الأمم المتحدة. وفي الوقت ذاته، سيظل قسم الإعلام وقسم الترجمة الشفوية/التحريرية بمستوياتهما الحالية، وذلك على الأقل خلال المراحل الأولية من الفترة الانتقالية. وستكون هناك حاجة إلى توفير قدرة على النشر المتواصل للمعلومات من أجل تعزيز السلام وتشجيع المصالحة الوطنية، واحترام حقوق الإنسان والتعددية الحزبية. وأناشد الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية أن تقدم الدعم الطوعي الإضافي للأمم المتحدة في هذه المجالات الهامة.

٣٤ - وسيطلب من الأمم المتحدة أن تقدم المساعدة من أجل بسط الإدارة المركزية على جميع المستويات، عن طريق توفير مساعيها الحميدة لحل المشاكل التي يمكن أن تنشأ أثناء هذه العملية المعقدة. وستشارك أيضا في الهيئات المشتركة لحل المسائل المذكورة أعلاه، فضلا عن التحقق من تنفيذ الأحكام الأخرى للمصالحة الوطنية المتعلقة ببروتوكول لوساكا وتعزيزها، وتشجيع التسامح السياسي والمبادئ والممارسات المتعلقة بالحكم السليم، وتعزيز الاستقرار بصورة عامة. ومن أجل الاضطلاع بهذه المهام، بأكبر

قدر من الفعالية، ستكون هناك حاجة إلى المحافظة على شعبة الشؤون السياسية للبعثة وتعزيزها حيث سيتولى رئاسة هذه الشعبة مدير يساعده فريق من الموظفين من الفئة الفنية في أوغندا، ويكملهم موظفون سياسيون أقدم يوزعون على كل منطقة من المناطق الست. وسيعمل هؤلاء الموظفون كمنسقين إقليميين لجميع أنشطة الأمم المتحدة المتصلة بعملية السلام. وفي الوقت نفسه، سيوزع موظفو الأمم المتحدة السياسيون على كل أقاليم أنغولا البالغ عددها ٨٨، مما سيجعل العدد الإجمالي للموظفين من الفئة الفنية في الشعبة ٣٠، يساعدهم في ذلك ما يلزم من موظفي الدعم.

٣٥ - ويصعب في هذه المرحلة التنبؤ بموعد عقد الانتخابات الرئاسية والتشريعية القادمة التي طلب من الأمم المتحدة أن تدعمها وتحقق منها. وفي الوقت المناسب، سأقدم إلى مجلس الأمن توصيات إضافية حول إمكانية اشتراك الأمم المتحدة في هذه العملية الهامة.

باء - الجوانب المتعلقة بالشرطة

٣٦ - مع التخفيض التدريجي لعدد أفراد الأمم المتحدة العسكريين خلال الشهور الست القادمة (انظر الفقرة ٤٢ أدناه)، ينتظر من الشرطة المدنية للأمم المتحدة أن تكلف بمهام موسعة، بما في ذلك رصد إدماج عناصر "يونيتا" في الشرطة الوطنية الأنغولية. ومن بين الأمور الحاسمة أيضا، التحقق من حياد الشرطة الوطنية الأنغولية الموحدة، بما أنه ينتظر من هذه القوة أن تؤدي دورا هاما في بسط إدارة الدولة، ونزع سلاح المدنيين، وإعادة القانون والنظام إلى كثير من المناطق النائية. ومع تحول "يونيتا" إلى حزب سياسي، ينبغي إيلاء اهتمام خاص لضمان احترام الحقوق المدنية والسياسية وحريات الأفراد. وستكمل أنشطة الشرطة المدنية في هذه المجالات أنشطة شعبة الشؤون السياسية ووحدة حقوق الإنسان. وإني على ثقة من تعاون الشرطة الوطنية الأنغولية والهياكل الإدارية المتبقية لـ "يونيتا" مع الأمم المتحدة في وضع تدابير لبناء الثقة، بما في ذلك الدوريات المشتركة، وتمكين الأمم المتحدة من القيام بزيارات سريعة للسجون وغيرها من مراكز الاحتجاز، وتأمين وجود الشرطة المدنية في مراكز وأقسام الشرطة، إذا دعت الحاجة إلى ذلك. وسيواصل عنصر الشرطة المدنية أيضا عملية الرصد لأنشطة شرطة الرد السريع وترتيبات الأمن الخاصة بزعما "يونيتا" والتحقق من هذه الأنشطة وتلك الترتيبات.

٣٧ - ومع بسط إدارة الدولة، يتوقع من الحكومة أن تؤمن وجودا للشرطة في المناطق التي كانت تسيطر عليها في السابق "يونيتا"، وهذا بدوره سيتطلب إنشاء ١٢ إلى ١٤ موقعا لفرق الشرطة المدنية بالإضافة إلى المواقع الـ ٤٠ القائمة. وسيطلب أداء المهام الوارد وصفها أعلاه زيادة عدد الشرطة المدنية إلى ٩٦ مراقبا (أي من ٢٦٠ إلى ٣٥٦). وهذه الزيادة ضرورية، لا سيما وأن أنغولا بلد تعادل مساحته الإجمالية تقريبا مساحة فرنسا وإسبانيا والمملكة المتحدة مجتمعة. ومن أجل تنسيق عملية زيادة عدد أفراد الشرطة المدنية مع تخفيض عدد المراقبين العسكريين، اقترح أن يتم تجنيد مراقبين إضافيين لشرطة الأمم المتحدة على ثلاث مراحل (آذار/مارس وأيار/مايو وتموز/يوليه ١٩٩٧).

جيم - مسائل حقوق الإنسان

٣٨ - قامت وحدة حقوق الإنسان الصغيرة التابعة لبعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا، في الوقت الراهن، بتوفير وجود لها في ١٠ أقاليم من أقاليم أنغولا البالغ عددها ١٨. ومن بين ما مجموعه ١٤ موظفا من الفئة الفنية، يوجد بهذه الوحدة ستة موظفين انتدبهم الاتحاد الأوروبي بتمويل من رابطة برلماني أوروبا الغربية.

٣٩ - إن تعزيز وحماية حقوق الإنسان في أنغولا مهمة طويلة الأجل يجب أن يظل الطرفان في بروتوكول لوساكا والأمم المتحدة ملتزمين بها إذا أريد تحقيق المصالحة الوطنية. وقد ساهمت وحدة حقوق الإنسان التابعة لبعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا مساهمة كبيرة في فتح باب المناقشة وفي التشجيع على العمل على الصعيدين الوطني والإقليمي لتعزيز ثقافة حقوق الإنسان؛ وأوصت اللجنة المشتركة بتوسيع دور الوحدة ليشمل التحقيق في الادعاءات المتعلقة بالإساءة إلى حقوق الإنسان. وتدرك كل من الحكومة و "يونيتا" أن الوجود المعزز لحقوق الإنسان في إطار أنشطة الأمم المتحدة للمتابعة يمكن أن يقدم مزيدا من المساهمة في التثقيف في مجال حقوق الإنسان وفي منع الإساءة إليها، دعما لجهود الحكومة لتقوية تطبيق العدالة في كل أنحاء البلد، وتطوير قدرة المؤسسات الوطنية والمنظمات غير الحكومية في ميدان حقوق الإنسان، والتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان، والشروع في اتخاذ الإجراءات الملائمة عن طريق اللجنة المشتركة. وأؤكد بقوة النداء الذي وجهته اللجنة المشتركة إلى المجتمع الدولي لتعزيز الموارد البشرية والتقنية المقدمة للبعثة من أجل هذه الأغراض.

٤٠ - ومراعاة لما سبق، طلبت إلى مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان أن يتيح لبعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا خدمات خبير أقدم في مجال حقوق الإنسان لكي يضع، بالتشاور مع ممثلي الخاص، توصيات تتعلق بأنشطة حقوق الإنسان التي تقوم بها الأمم المتحدة في مرحلة المتابعة. وعلى أساس التوصيات التي يقدمها هذا الخبير، أقترح زيادة عدد موظفي حقوق الإنسان ليصبح مجموعهم ٣٢ موظفا من الفئة الفنية و ٢٦ من متطوعي الأمم المتحدة. وبذلك ستكون الأمم المتحدة قادرة على إرسال موظفين في مجال حقوق الإنسان إلى كل من أقاليم أنغولا الـ ١٨. وستقدم الوحدة تقريرا إلى المفوض السامي لحقوق الإنسان عن طريق رئيس بعثة المتابعة.

٤١ - وسيضطلع مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان باختيار وتدريب موظفي حقوق الإنسان المؤهلين وذلك بالتشاور مع مقر الأمم المتحدة في نيويورك. وسيضمن كذلك تلقي وحدة حقوق الإنسان المشورة اللازمة لتعزيز قدرتها على الاضطلاع بأعمال فعالة في مجال حقوق الإنسان. وسيدعم المفوض السامي أيضا الوحدة عن طريق المساعدة في صياغة وتطوير وتنفيذ الخدمات الاستشارية ومشاريع التعاون التقني الرامية إلى تعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وتطبيق العدالة.

دال - الجوانب العسكرية

٤٢ - بالرغم من تحقيق قدر كبير من التقدم في المسائل العسكرية، فإن إدماج جنود وضباط "يونيتا" المختارين في القوات المسلحة الأنغولية والشرطة الوطنية الأنغولية يتقدم بسرعة بطيئة جدا، في حين ما زال يتعين الشروع في عملية التسريح بشكل جدي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن البيئة الأمنية في البلد بوجه عام لا تزال هشة. وفي ظل هذه الظروف، من المتوخى أن يتم إعادة عدد لا يتجاوز ٤٠٠ من أفراد بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا إلى أوطانهم بحلول نهاية شباط/فبراير ١٩٩٧، حتى لا يتعرض إنجاز المهام المتعلقة للخطر. وفيما بعد، وعلى النحو المشار إليه في الفقرتين ٣١ و ٣٢ من تقرير الأخير (S/1996/1000)، سيتم سحب كتيبة مشاة من البعثة كل شهر. وسيتم إعادة الأفراد العسكريين في المقر إلى أوطانهم على مراحل، بغية التوصل إلى تخفيض بنسبة ٤٥ في المائة بحلول حزيران/يونيه ١٩٩٧. وكما هو مقرر حاليا، ستظل أفرقة الرد السريع، إلى جانب معظم العناصر الأساسية من طبية وجوية وعناصر إشارة وغيرها من عناصر الدعم في أنغولا حتى آب/أغسطس ١٩٩٧.

٤٣ - وفيما يتعلق بالمراقبين العسكريين، ستستمر الحاجة إلى وجودهم في أنغولا أثناء الأشهر القادمة من أجل التحقق من تنفيذ المهام المتبقية من بروتوكول لوساكا، ومراقبة تشكيل الجيش الموحد وتسريح جنود "يونيتا" والقوات المسلحة الأنغولية الزائدين عن الحد المقرر، بالإضافة إلى التحقق من الادعاءات المتعلقة بما تبقى من وجود للعناصر المسلحة التابعة لـ "يونيتا" ووجود مخازن أسلحة. ويتطلب الأداء الفعال لهذه المهام إمكانية وصول الأمم المتحدة الكاملة إلى كل من المرافق العسكرية الحكومية والمرافق العسكرية السابقة لـ "يونيتا" وإنشاء أفرقة مشتركة لمنع النزاع وخمسة مقر إقليمية. ومن المقترح، في الوقت نفسه، اعتبارا من نهاية أيار/مايو ١٩٩٧، تخفيض عدد المراقبين العسكريين تدريجيا من المستوى المأذون به البالغ حاليا ٣٥٠ مراقبا وتخفيض عدد مواقع أفرقتهم إلى حد كبير. وفي حال الشروع في إنشاء حكومة الوحدة الوطنية والمصالحة الوطنية وإدماج القوات المسلحة الأنغولية على النحو المقرر حاليا، ستحتفظ البعثة بعدد لا يتجاوز ٩٠ مراقبا عسكريا بحلول نهاية آب/أغسطس ١٩٩٧. بيد أنه في حالة عدم وجود تطورات إيجابية، سيعاد النظر في سرعة انسحاب المراقبين العسكريين. وعلى أي حال، سيكون الطرفان مسؤولين عن سلامة وأمن جميع أفراد الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى العاملة في أنغولا وممتلكاتها.

هاء - الجوانب الإنسانية

٤٤ - من المتوقع في الفترة التالية لشباط/فبراير ١٩٩٧، أن يتم إدخال تعديل كبير على الأنشطة التي تضطلع بها وحدة تنسيق المساعدة الإنسانية للتكيف مع الظروف المتغيرة على الأرض. وستقوم الوحدة اعتبارا من ١ آذار/مارس ١٩٩٧ بالتخلي عن مسؤولية تقديم الدعم للبرنامج الوطني لإزالة الذخائر غير المفجّرة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (انظر الفقرة ١٤ أعلاه). وعلاوة على ذلك، وإذا ما تم تنفيذ عملية التسريح حسبما هو مقرر، فسيُلقى مكتب التسريح وإعادة الإدماج التابع لوحدة تنسيق المساعدة الإنسانية بحلول تموز/يوليه - آب/أغسطس ١٩٩٧، مما يؤدي إلى تخفيض جوهري في الوظائف الفنية في

الوحدة. وسيُعاد تنظيم الهيكل الميداني للوحدة اعتباراً من آذار/مارس ١٩٩٧ بحيث لا يشمل سوى سبع مقاطعات رئيسية. وسيظل في لواندا عدد مخفض من الموظفين الأساسيين لتنسيق الأنشطة الإنسانية الطارئة المتصلة بعملية السلام. وستظل الوحدة تتبع مباشرة إلى الممثل الخاص، وسيتولى مستشاروها الميدانيون التنسيق الوثيق مع هياكل البعثة المنشأة في المناطق والمقاطعات.

واو - الجوانب الإدارية

٤٥ - في البداية، لن يسمح تخفيض العنصر العسكري لبعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا بإجراء أي تخفيض هام في موظفي السوقيات في البعثة، نظراً لأنهم سيكونون منشغلين في الوقت نفسه بعملية الإعادة إلى الوطن وما يرافقها من إعادة تشكيل العملية ونشرها وفقاً للتوصيات المذكورة أعلاه. بيد أنه عندما يتم إغلاق مناطق إيواء الاتحاد الوطني، فسيُعاد توجيه بعض الموارد البشرية والمادية المتاحة لدعم الأنشطة التي تضطلع بها العناصر السياسية وعناصر الشرطة المدنية وحقوق الإنسان التابعة للبعثة. وإني في الوقت نفسه مدرك تماماً للحاجة الملحة للاقتصاد وفعالية التكاليف. وبالتالي، فلن يُدخر جهد لتحقيق تخفيض كبير في عدد الموظفين الفنيين وموظفي الخدمة الميدانية والموظفين المحليين للبعثة بحلول آب/أغسطس ١٩٩٧.

٤٦ - وكان هناك مقدار كبير من معدات بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا سبق لها أن استعملت في عمليات أخرى لحفظ السلام. ولذلك، فمن الجوهرى القيام ببعض عمليات الاقتناء الإضافية لبعثة المتابعة وذلك للمحافظة على الحد الأدنى من معايير السلامة والخدمة. وبعد المغادرة المقررة للوحدات العسكرية التي تقوم حالياً بتوفير خدمات الاتصالات للبعثة، سيتعين شراء بعض معدات الاتصالات التكميلية. كما سيكون هناك حاجة إلى موظفين إضافيين للاتصالات.

٤٧ - وفيما يتعلق بمعدات الأمم المتحدة المركبة في ١٥ منطقة من مناطق إيواء "يونيتا"، فإنه سيُكتفى باسترجاع البنود ذات القيمة المتبقية الهامة لاستخدامها في عمليات الأمم المتحدة الأخرى لحفظ السلام. وسيُعرض الباقي لكي تقتنيه وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية العاملة في البلد أو يوهب إليها أو إلى الحكومة التي سبق لها أن طلبت أن تتاح هذه المواد لها كمساهمة إضافية من المجتمع الدولي في عملية الإنعاش الاجتماعي - الاقتصادي في أنغولا. وإنني أعتزم تقديم التوصيات المناسبة إلى الجمعية العامة في الوقت المناسب. وفي الوقت نفسه، ستشرع البعثة في مفاوضات بشأن قيام حكومة أنغولا بتوفير الأماكن الإضافية التي ستحتاج إليها البعثة في المقاطعات.

ثامنا - الجوانب المالية

٤٨ - قامت الجمعية العامة بموجب قرارها ٢١٣/٥١ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، بتخصيص مبلغ إجماليه ٤٠٠ ٩٧٨ ١٣٧ من دولارات الولايات المتحدة (صافيه ٨٠٠ ٩٨٠ ١٣٤ دولار) لمواصلة بعثة التحقق

خلال الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧، بالإضافة إلى الاعتمادات بموجب القرار ٢٠٩/٥٠ بء المؤرخ ٧ حزيران/يونيه ١٩٩٦، يوزع على الدول الأعضاء بمعدل شهري إجماليه ٤٠٠ ٩٩٦ ٢٢ من دولارات الولايات المتحدة (صافيه ٨٠٠ ٤٩٦ ٢٢ دولار)، رهنا بقيام مجلس الأمن بتمديد ولاية بعثة التحقق الثالثة.

٤٩ - وإذا ما قرر المجلس تمديد ولاية البعثة على النحو المتوخى في الفرع السابع من هذا التقرير، وإلى أن تقدم الميزانية ذات الصلة إلى الجمعية العامة، فإني أود أن ألتمس من اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية منحي سلطة الالتزام المناسبة.

٥٠ - وفي ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص لبعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا عن الفترة الممتدة منذ إنشائها ١٥٠,٢ مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام ٩٥٣,٦ ١ مليون دولار.

تاسعا - ملاحظات

٥١ - شهدت عملية السلام الأنغولية بعض التطورات المشجعة في الأشهر الأخيرة من عام ١٩٩٦. بيد أنه بعد ذلك بوقت قصير حدثت تأخيرات وصعوبات جديدة، وخاصة فيما يتعلق بالمركز المقبل للسيد سافيمبي، الأمر الذي حدا بمجلس الأمن أن يعرب عن قلقه العميق إزاء الحالة في أنغولا في البيان الرئاسي الذي اعتمد في ٣٠ كانون الثاني/يناير (S/PRST/1997/3). وعادت خطى تنفيذ المهام العسكرية والسياسية المتبقية مرة أخرى إلى التباطؤ بشكل محزن ومخيب للآمال، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى عدم تعاون "يونيتا".

٥٢ - إن المحاولات الرامية إلى ربط تقدم عملية السلام بأي روابط أو شروط لن تحظى بتأييد المجتمع الدولي ويجب التخلي عنها فورا. وينطوي التنفيذ العاجل والقاطع لجميع الجوانب المتبقية من بروتوكول لوساكا على إنجاز المهام الحاسمة مثل إدماج قوات "يونيتا" في القوات المسلحة الأنغولية والشرطة الوطنية الأنغولية - والتسريح، وبسط إدارة الدولة على جميع أنحاء أنغولا. وهناك أيضا حاجة ملحة إلى التعجيل بتسوية مركز رئيس "يونيتا"، والقيام في الوقت نفسه باتخاذ الخطوات السياسية الكفيلة بتحقيق مصالحة وطنية حقيقية. وإني كذلك أحث رئيس جمهورية أنغولا والسيد سافيمبي على اللقاء داخل البلد في أقرب فرصة ممكنة.

٥٣ - ويتسم تولي نواب "يونيتا" مقاعدهم في الجمعية الوطنية في أقرب وقت ممكن، وما يليه من تشكيل حكومة الوحدة الوطنية والمصالحة الوطنية بأهمية بالغة. وقد سبق أن أعرب مجلس الأمن عن موقفه بهذا الصدد بكل قوة.

٥٤ - وتقع المسؤولية النهائية عن استعادة السلام في أنغولا على عاتق الأنغوليين أنفسهم. وإذا كان يتعين أن يبقى المجتمع الدولي على مشاركته في أنغولا، فمن اللازم أن يقوم الطرفان، وخاصة "يونيتا"، باتخاذ خطوات عاجلة وحاسمة. وإذا ما تم تشكيل حكومة الوحدة الوطنية والمصالحة الوطنية قبل انتهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٧، فإنني أوصي مجلس الأمن بتمديد ولاية بعثة التحقق لفترة شهرين، على أن تبدأ في التحول إلى بعثة مراقبة، على النحو الموصوف في الفرع السابق من هذا التقرير.

٥٥ - بيد أنه إذا لم يصل أعضاء الجمعية الوطنية والمسؤولين المعينين في حكومة الوحدة الوطنية والمصالحة الوطنية الذين يمثلون "يونيتا" إلى لواندا بحلول ١٢ شباط/فبراير كما هو مقرر حالياً، وإذا لم يتم تشكيل الحكومة الجديدة قبل نهاية شباط/فبراير، فإنني أوصي بأن يقوم المجلس بتمديد ولاية البعثة لفترة شهر واحد أي حتى ٢١ آذار/مارس ١٩٩٧. وإذا لم يتم تشكيل حكومة الوحدة الوطنية والمصالحة الوطنية في ذلك الموعد، فقد يود مجلس الأمن أن ينظر في اتخاذ الخطوات المناسبة لمواجهة الحالة.

٥٦ - لقد بذلت الأمم المتحدة الكثير على مدى السنتين الماضيتين لكفالة استقرار الحالة الأمنية في أنغولا التي لا تزال مع ذلك غير مستقرة. ولهذا السبب، فإنه ينبغي أن تراعى في تحديد سرعة الانسحاب المقرر للوحدات العسكرية التي شكلتها الأمم المتحدة الحالة على الأرض، بما في ذلك تشكيل القوات المسلحة الأنغولية، والتسريح وإغلاق مناطق الإيواء وبسط إدارة الدولة. وإني اعتزم أن أبقى مجلس الأمن على علم بأي تطورات قد تؤثر في الجدول المقرر لتخفيض العنصر العسكري. وفي الوقت نفسه، فإنني لن أتردد في أن أوصي المجلس بأي تعجيل في عملية الانسحاب قد يصبح ممكناً، لتمكين بعثة التحقق من إنجاز مهامها بأجمع وسيلة من حيث فعالية التكاليف.

٥٧ - ومع تزايد سرعة تسريح جنود "يونيتا" واجتياز الجنود السابقين لمرحلة الانتقال الصعبة إلى الحياة المدنية، يصبح من الأهمية بمكان أن تحظى هذه العملية بالدعم المالي اللازم، بما في ذلك الدعم من المصادر الخارجية. وتعد بنود الأغذية والمساعدة في مجال النقل ومجموعات إعادة توطين الأسر والتدريب المهني والمشاريع العاجلة الأثر لإعادة إدماج المحاربين السابقين من الاحتياجات الرئيسية البارزة. وإني أناشد المجتمع الدولي مرة أخرى أن يقدم المساهمات لهذه البرامج الأساسية لدعم السلام الدائم في أنغولا. وينبغي في الوقت نفسه، عدم إغفال أهمية اعتبار عملية السلام الأنغولية كمسعى طويل الأجل يتطلب عناصر الإنعاش الحيوي والإعمار في فترة ما بعد النزاع.

٥٨ - وختاماً، أود أن أشيد بممثلي الخاص، وبجميع الموظفين المدنيين والعسكريين وأفراد الشرطة التابعين لبعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا، بالإضافة إلى موظفي وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية لما بذلوه من جهود لا تعرف الكلل في دعم توطيد السلام والمصالحة الوطنية في أنغولا. كما أود أن أعرب عن تقديري للدول المراقبة الثلاث وإلى الدول الأعضاء الأخرى التي كانت باستمرار تقدم مساعدتها لعملية السلام.

المرفق الأول

بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا - الأفراد العسكريون
وأفراد الشرطة المدنية (في ١ شباط/فبراير ١٩٩٧)

البلد	المراقبون العسكريون	أفراد الشرطة المدنية	ضباط الأركان	الجنود ^(١)	المجموع
الاتحاد الروسي	١٠	--	٢	١٥٧	١٦٩
الأردن	١٩	٢١	٢(ب)	--	٤٢
أوروغواي	١٠	١٣	٤٣(ب)	٨١٣	٨٧٩
أوكرانيا	١٠	--	٨	٣	٢١
باكستان	١٠	--	١٤(ب)	--	٢٤
البرازيل	٢٨	٨	٣٥	٩١٠	٩٨١
البرتغال	١٠	٢١	٩	٣١٠	٣٥٠
بلغاريا	٨	١٦	--	--	٢٤
بنغلاديش	١٠	٢٥	١١	٢٠٣	٢٤٩
بولندا	٩	--	--	--	٩
الجزائر	٧	--	--	--	٧
جمهورية تنزانيا المتحدة	--	٣	--	--	٣
جمهورية كوريا	--	--	٦	--	٦
رومانيا	--	--	٢٣	٧٥٩	٧٨٢
زامبيا	١٠	١٥	٢٣	٥٠٣	٥٥١
زمبابوي	٢٢	٢٢	٤٠	٨١٠	٨٩٤
سلوفاكيا	٥	--	--	--	٥
السنغال	١٠	--	--	--	١٠
السويد	٢٠	١٠	٢(ب)	--	٣٢
غينيا - بيساو	١٨	٤	--	--	٢٢
فرنسا	٨	--	١٢(ب)	--	٢٠
الكونغو	٣	--	--	--	٣

البلد	المراقبون العسكريون	أفراد الشرطة المدنية	ضباط الأركان	الجنود ^(أ)	المجموع
كينيا	١٠	--	--	--	١٠
مالي	١٠	١٤	--	--	٢٤
ماليزيا	٣٠	٢٠	٣(ب)	--	٥٣
مصر	١١	١٤	١(ب)	--	٢٦
ناميبيا	--	--	٦	٢٠٠	٢٠٦
النرويج	٥	--	--	--	٥
نيجيريا	٣٢	٢٠	--	--	٥٢
نيوزيلندا	٧	--	٩(ب)	--	١٦
الهند	١٩	١٠	٥٠	١٠٣١	١١١٠
هنغاريا	٩	٩	--	--	١٨
هولندا	١٦	١٠	٩(ب)	--	٣٥
المجموع	٣٧٦	٢٥٥	٣٠٨(ج)	٥٦٩٩	٦٦٣٨

(أ) بما في ذلك الشرطة العسكرية.

(ب) بما في ذلك الإخصائيون العسكريون في مدرسة إزالة الألغام التابعة لبعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا وفي إدارة مناطق الإيواء .

(ج) الرقم الإجمالي لا يشمل خبراء إزالة الألغام الخمسة المعارين من ألمانيا.

- - - - -